

ما العدالة التي تنتظرها الأمهات السوريات اليوم؟



على بُعد نحو ثلاثة كيلومترات من مقبرة قرية بوتوتشاري الواقعة شمال مدينة سربرنيتسا في شرق البوسنة، حيث دُفن أكثر من ستة آلاف شخص جثهم من الرجال والشبان البوشناق المسلمين الذين قتلوا في تموز/يوليو من عام 1995، يقع منزل ريفي صغير تملكه "حركة أمهات سربرنيتسا وجيبا" للمطالبة الضحايا أمهات أنشأتها منظمة وهي، (Pokret Majke enklava Srebrenica i Žepa) بالعدالة لأبنائهن وذويهن. يقع هذا المنزل في منطقة تغيّر تركيبها الديموغرافي تغيّرًا واسعًا خلال الحرب، إذ تحوّلت من منطقة متعددة المكونات إلى منطقة تخضع اليوم لإدارة جمهورية صربسكا، إحدى الكيانات المكوّنين لدولة البوسنة والهرسك (اتحاد البوسنة والهرسك الذي يهيمن عليه البوشناق والكروات، وجمهورية صربسكا التي يهيمن عليها الصرب).

خلال الزيارة، تقول سيدة في الثمانين من عمرها، فقدت أكثر من خمسين فردًا من عائلتها في المجزرة: "معظم من قتلوا في المجزرة كانوا من الرجال. أخذوا من هنا إلى مراكز اعتقال بعيدة، قتلوا فيها، ودفنوا في أماكن مختلفة، ثم نُقلت رفاتهم وعظامهم لاحقًا في محاولة لإخفاء الجريمة. وبعد عشر سنوات من انتهاء الحرب، اقترح البعض أن يُدفن من يُعثَر عليه منهم في مناطق خاضعة لسيطرة اتحاد البوسنة والهرسك، لكننا نحن الأخوات والزوجات والأمهات رفضنا ذلك. كان من العدل أن يُدفنوا هنا، في المكان الذي وُلدوا وعاشوا وضحكوا وقتلوا فيه."

مع انتصار #الثورة_السورية، وبدء الحديث عن الآليات المحتملة لمحاسبة رموز النظام السابق، نستعرض معكم تجارب محاسبة أنظمة ديكتاتورية بعد سقوطها

#سوريا #درعا v9PJITC5Ru/com.twitter.pic

— نون بوست (NoonPost@) 18 March, 2025

على الطريق إلى المقبرة، يخبرنا السائق أن بعض الصرب، في ذكرى المجزرة من كل عام، يوم 11 تموز/يوليو، يضعون لافتات كبيرة تستقبل مواكب الأمهات والعائلات اللواتي يأتين لزيارة القبور أو لدفن آخرين وُجِدَت عظامهم، كتب عليها: "سيتكرر هذا مرة ثانية". ومع عبثية المشهد، تؤكد الأمهات أنهن يجدن في المقبرة نوعًا من العدالة الرمزية، إذ يبقى الاعتراف بالضحايا وحفظ الذاكرة الجماعية وسيلة لمواجهة إنكار ما حدث، ومقاومة النسيان ومنع طمس معالم الجريمة.

بعد ثلاثين عامًا من الحرب، ورغم محاكمة عدد من القادة الصرب على الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق البوشناق، والتعويضات المادية التي قدمت برعاية دولية للضحايا، ما زالت عائلات الضحايا - وفي مقدمتها الأمهات - تنتظر مزيدًا من العدالة في الاعتراف بما حصل. فالعدالة القضائية، وإن كانت ضرورية، لم تشف الجرح الإنساني العميق، ولم تُجِب عن الأسئلة المتبقية حول الحقيقة والمفقودين.

وعلى الرغم من الفوارق الكبيرة بين السياقين البوسني والسوري، فإن طيف الانتهاكات الواسع في سوريا يدفع إلى التفكير في ماهية العدالة التي ينتظرها السوريون، ولا سيما الأمهات وذوو الضحايا.

العدالة والانتقال وتطبيقها في البوسنة

ينطلق النقاش حول العدالة في مراحل ما بعد النزاعات من المفهوم الكلاسيكي أو ما يعرف بالنموذج الليبرالي للعدالة الانتقالية، والذي يرى كتاب "العدالة الانتقالية في الميزان" بأنه يقيد العدالة بمفهومها الواسع في إطار زمن محدد هو مرحلة "الانتقال السياسي" ويحصرها ما بين قطبي المساءلة العقابية والمصالحة الوطنية، بهدف العبور نحو استقرار سياسي ينهي العنف ويمهد لبناء الدولة. ضمن هذا الإطار تظهر العدالة الانتقالية التي تعرف بجملة من الآليات القانونية والسياسية والمجتمعية التي تعتمد على الدولة أو السلطة في مرحلة التحول بعد النزاعات الداخلية أو الحروب الأهلية، لتحقيق أربع أهداف رئيسية: المساءلة، وإنصاف الضحايا، ومنع تكرار الانتهاكات، والأهم هو الوصول إلى حالة من الاستقرار السياسي. وتقوم هذه العدالة الضيقة بالانتقال السياسي على أربع ركائز هي المحاكم القضائية، وكشف الحقيقة، وجبر الضرر والتعويض، والإصلاح المؤسسي الذي يجد الإشكالية المؤسسية التي سببت العنف، ويعمل على إصلاحه.

#البوسنة والهرسك.. المصالحة طريقًا للتعاقي من الإبادة

نبدأ بقراءة تاريخ الحكم في البوسنة والهرسك، وذلك من الحكم العثماني، مرورًا بفترة الحكم النمساوي المجري، وصولًا إلى جرائم الإبادة جماعية ضد المسلمين البوشناق. ونركز على أهمية المصالحة والعدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد... [N0k78u2IYv/com.twitter.pic](https://www.twitter.com/N0k78u2IYv/com.twitter.pic)

— نون بوست (NoonPost@) 16 April, 2025

ورغم اكتمال هذا النموذج من الناحية النظرية، فإنه كثيرًا ما يُنتقد في التطبيق العملي، إذ تُظهر التجارب المتعددة أنه يغفل البعد المحلي والاجتماعي للعدالة، ويتناول آثار النزاع من الأعلى، ممثلًا برأس الدولة، إلى الأسفل، أي مجتمع الضحايا، بدل أن يكون نابغًا من المجتمعات المتضررة ومعبرًا عنها.

إن تصميم العدالة الانتقالية من قبل النخب السياسية، أو تنفيذها بإشراف المجتمع الدولي كما في تجربة البوسنة، يجعلها بعيدة عن مفهوم العدالة المجتمعية، حيث يتحوّل الضحايا إلى متلقين لسياسات جاهزة بدل أن يكونوا فاعلين في صياغة العدالة التي تنصفهم حقًا.

بعد سقوط النظام، تبدأ معركة البناء وإعادة الإعمار... كيف تستفيد #سوريا من تجارب الدول التي

نهضت بعد الحرب؟ YzTOhbYmoN/com.twitter.pic

— نون بوست (@NoonPost) 17 March 2025

في البوسنة والهرسك تجسدت هذه الإشكالية بوضوح؛ إذ إن السلام الذي أعقب حرب 1992-1995 كان نتاج هندسة دولية، أطلقت العدالة عبر المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (ICTY) التي أنشئت في لاهاي عام 1993، خلال الحرب نفسها، وقد جاءت محاكماتها مفصولة عن المجتمع المحلي، إذ لم يخترها البوسنيون ولم تُسهم في بناء الثقة بين المجموعات الإثنية المختلفة، كما أنها لم تحاسب جميع مرتكبي الانتهاكات، بل اقتصر على كبار القادة الصرب، ما أوجد شعورًا بالانتقائية وأبقى الجرح مفتوحًا بين البوشناق والصرب حتى بعد مرور ثلاثة عقود، إذ يرى البوشناق أن معظم الرجال الصرب مجرمون، بينما يتمسك الصرب بإنكار ما حدث ويتوارثون العداء تجاه البوشناق.

وجاء اتفاق دايتون للسلام عام 1995 لينهي الحرب على قاعدة "الأمر الواقع"، مانحًا عفوًا عامًا ومكزّسًا الانقسام والشرخ الاجتماعي بدل معالجته، فقد نقل الانقسام المجتمعي ليصبح نظام حكمٍ ممأسسًا في الدستور والدولة، من خلال نظام سياسي قائم على المحاصصة الإثنية، لتتحول العدالة إلى أداة علاج مؤقت تُبقي البلاد في حالة انتظار وتوجس دائمين من احتمال تكرار الحرب والإبادة.

سقوط آلة إجرام آل #الأسد قد يطوي صفحة سوداء من تاريخ سوريا، لكن التعافي يبدأ بتحقيق العدالة للآلاف فكيف يمكن للسوريين الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية عالميًا؟ #ردع_العدوان

pic.twitter.com/pNDPwRxHmH

— نون بوست (@NoonPost) 12 December 2024

في هذا السياق، رأت أمهات الضحايا أن العدالة لا يمكن اختزالها في محاكمة القادة، ولا في برامج التعويض أو التعليم أو الدعم الاجتماعي التي قدمت لهن ولأبنائهن وذوي الضحايا. فبالنسبة لهن، كل ذلك مهم، لكنه يظل ناقصًا ما لم يتحقق الحق الأبسط؛ أن يُدفن أبناؤهن في أرضهم، حتى وإن أصبحت اليوم تحت إدارة صربية. هذا الفهم الشعبي للعدالة يكشف نزعة أعمق نحو معناها الرمزي والمعنوي، القائم على الذاكرة والكرامة والحق في المكان، بوصفها عناصر لا تستطيع أي محكمة دولية أن تمنحها كاملة.

العدالة التي تطلبها الأمهات بين الحداد والاعتراف والمسؤولية

في مطلع الحديث، استهلت منيرة سوباشيتس "Subašić Munira" مديرة حركة أمهات سربرنتستا، الحديث عن نشاط الأمهات الممتد لثلاثة عقود بقولها: "قتلوا زوجي وابني الصغير الذي أحبه أكثر من كل شيء"، كمفتاح للحديث عن اعتصاماتهن الدورية، ومطالباتهن المتكررة بالكشف عن مصير المفقودين الذين ما تزال عمليات البحث عن مقابرهم الجماعية قائمة حتى اليوم، مؤكدة أن حركتهن "لن تتوقف طالما هناك بنات وأخوات وأمهات على قيد الحياة".

تختصر كلماتها رحلة طويلة من مقاومة التهميش، والمطالبة بالعدالة. رحلة لم تبدأ بالمطالبة بالقصاص وحسب، بل من رفض الخضوع للنسيان، ومن إصرار على تحويل الفقد إلى فعل عام ضاغط يغير السياسات ويطالب في سياق مقعد الاعتراف والمساءلة. وهو ما يفتح الباب أمام سؤال يتجاوز البوسنة: ما العدالة التي تريدها الأمهات السوريات اليوم؟

سؤال يطرح من زاوية ناقدة لجوهر العدالة الممكنة بعد المأساة، وبالأخص فيما يتعلق بالفئات الضحايا الأكثر ضعفًا وتهميشًا من ضحايا هذا الصراع وذويهم وعلى رأسهم النساء، حاملات الذاكرة الجماعية للانتهاكات، واللواتي يعكسن مدى عمق الخلل الاجتماعي الذي سببها. ومنه تصبح العدالة التي ترضي النساء من ذوي الضحايا، كناية عن العدالة التي ترضي المجتمع بأسره، هي العدالة التي

يُعترف فيها بالمعاناة، ويكشف فيها عن الحقيقة ويضمن فيها ألا تتكرر الانتهاكات. في إجابة عنه أخبرني أم محمد، وهي أم اعتقل ابنها الأصغر وهو في الرابعة عشر من عمره، أن شخصاً ممن دفعت لهم لمعرفة مصيره أبلغها بعد ثمان سنوات من اعتقاله أنه مات بـ "أزمة ربو"، لتضيف "لا أريد سوى أن أعرف أين دفن، وكيف كان شكله حين أصبح شاباً، هل يشبه صورته حين جاء في الحلم ليسألني لماذا لا أزوره؟".

يأخذ هذا المطلب البسيط - وصعب التحقق - بعداً رمزياً عميقاً، يذكر بما نادى به أمهات البوسنة، في الحصول على الحقوق الأساسية للحداد "قبر وإمكانية زيارة". بينما تخبر ديالا عن إسماعيل الشاب الذي تعيش عائلته اليوم في اللايقيين، بين الأمل والحداد، ترفض قبول موته وتشك في إمكانية حياته، وتطالب بـ "عظامه"، ومحاسبة كل من تورط بقتله.

بينهم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس السوداني المخلوع عمر البشير.. إليك أبرز القادة الذين أصدرت #المحكمة_الجنائية_الدولية مذكرة اعتقال بحقهم pnFyogv0V6/com.twitter.pic

— نون بوست (@NoonPost) 22 November 2024

بينما تتشابه أنماط الفقد، يتضخم حجم المأساة السورية يجعل الصورة أكثر تعقيداً واتساعاً، ففي حين قدرت أعداد الضحايا في البوسنة بحوالي الثلاثين ألف شخص، تشير التقديرات السورية إلى أرقام أولية تفوق الثلاثمئة ألف مفقود، ووفقاً لتصريحات الهيئة الوطنية للمفوقين، الذي أشار أنه حتى آب / أغسطس يوجد أكثر من 63 مقبرة جماعية في سوريا.

يتقاطع هذا الفقد مع مستويات أخرى من المعاناة المستمرة التي يعيشها ذوو الضحايا؛ مئات الآلاف من قتلى الحرب معروفو المصير، وملايين آخرون يواجهون النزوح القسري والعيش في المخيمات أو بلدان اللجوء، إلى جانب ما تعرضوا له من ابتزاز مادي ومعنوي مارسته مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية خلال سنوات الصراع.

تقول ريم، وهي زوجة مفقود في سجن صيدنايا وتنحدر من عائلة فقدت "الكثير من الشهداء"، إن العدالة بالنسبة إليها هي "رفع الظلم ومحاسبة الذين ظلموا". وتضيف أم لشهيد ومفقود آخر في السجون أن العدالة بالنسبة لها لا تقتصر على محاسبة الجناة، بل تشمل أيضاً "حياة كريمة للأيتام من أحفادها ولها"، مع شفافية من السلطة الحالية أو أي سلطة تليها كي "لا يتكرر ما حدث".

ومن خلال هذين التعريفين الشعبيين للعدالة، تبرز السمتان الأساسيتان في فهمهما: رفع الظلم وضمن عدم التكرار. وهذان المفهومان لا يمكن اختزالهما في مجرد رحيل بشار الأسد، بل يتسعان ليشملا رفع الظلم البنيوي المتجذر في بنية الدولة نفسها، أي في مؤسساتها وهيكلها الإدارية التي سمحت بظهور العنف وشكلت بيئة خصبة لولادة الجلاذ. ومن هنا تتحول العدالة من حدث قانوني مجرد إلى مسار اجتماعي طويل لبناء الكرامة، ولمنع إعادة إنتاج الظروف التي أفرزت العنف في المقام الأول.

الخاتمة، لأجل سوريا التي تنصف الضحية من أين نبدأ؟

في إطار ضيق جد، وبناء على أحاديث صغيرة وشعبية مع أمهات ونسوة يكافحن ضد النسيان، وفي ظل مجتمع منهك بالحرب والانقسام ويحاول بصعوبة النهوض من جديد، يبدو الحديث عن العدالة التي تنصف الضحايا بعيدة المنال - على الأقل في المستقبل القريب.

العدالة لا تبدأ من القوانين أو المحاكم الدولية فحسب، ولا من إرادة السلطة القائمة أو تلك التي تخلفها، بل من الإصغاء إلى الأصوات الصغيرة التي تتجمع معا وترفض الصمت. من بين هذه الأصوات تتقدم أمهات يطالبن بمعرفة مصير أبنائهن، ونساء يصرن على حفظ الذاكرة في وجه محاولات محوها. هؤلاء يمثلن القوة الضاغطة القادرة على تحريك السياسات وتغيير وجه العدالة نفسها.

لإنصاف الضحايا لا بد من البدء بالسردية التي تعترف بما حدث وتعكس ذاكرة الألم الجماعية، يليها الحق في الحقيقة، فلا مستقبل دون معرفة مصير المفقودين، وتحديد المسؤولية الجنائية عن القتل والإخفاء القسري، ثم تأتي العدالة التوزيعية التي تضمن للناجين والمفقودين ولعائلاتهم الحق في العيش الكريم، والعدالة البنوية التي تفكك المنظومة الأمنية والإدارية التي كرست القيام بالانتهاك والإفلات من العقاب، وتعيد بنائها.

إن سوريا العادلة والمنصفة لن تُبنى في قاعات المؤتمرات والاجتماعات الدولية، بل في البيوت التي فقدت أبناءها، وفي المخيمات التي ما زالت تنتظر أسماء المفقودين لُكتب على شواهد قبورهم. ولعل الخطوة الأولى نحو تلك العدالة تبدأ بالإصغاء إلى الأمهات، إلى وجعهن، وأسئلتهن، وإصرارهن على الوصول إلى العدالة التي تنصفهن وتنصف المجتمع ككل.